

دلالة الأصل بين المعيارية والوصفية

أ.د. عبد القادر سلّامي
قسم اللغة العربية وآدابها
كلية الآداب واللغات
جامعة تلمسان-الجزائر

*مقدمة:

تسعى هذه الدراسة إلى استنطاق مصطلح "الأصل" في أبعاده اللغوية والاصطلاحية بما تمليه طبيعة الصوت والصرف والنحو وفقه اللغة والدلالة، وذلك وفق منهج ترجع أوليات التفكير في أصوله إلى الأسلاف بما يمثّل خطوةً رائدةً في العمل الإبيستمولوجي. وهو منهج لا يفترض فيه أن يسمّي القضايا بما يُصطلح عليه اليوم، كون المصطلح يتشكّل من الاهتمام بأبواب العلم من مثل ما جدّ في الفكر اللغوي العربي وبعض خصائصه وما قر في الدرس الحديث منه الحديث، بما يكفل الوقوف على ماهية المنهج الوصفي كما انتهى إلى الدكتور تمام حسان، فلا نغلو في أحكامنا ولا تأخذنا عاطفة الانتماء للعربية، ولا ننكر على أحد نسبة علومه إليه.

أولا/الأصل والفرع:

أ-الأصل لغة:

الهمزة والصاد واللام أصول ثلاثة متباعد بعضها عن بعض. أحدها الأصل أساس الشيء، أي ما يقوم عليه، وجمعه أصول لا يكسر على غير ذلك، وهو اليأصول. يقال: أصل مؤصلٌ وأصل الشيءُ: صار ذا أصل، وكذلك تأصل. وقال الكسائي (ت ١٨٩هـ) في قولهم: "لا أصل له ولا فصل: "إنّ الأصل الحسب والفصل اللسان. (١) ويقال: مجدٌ أصيلٌ. والثاني الأصلُ: الحية العظيمة وهي أخبث الحيات(*)، وفي الحديث في نكر الدجال (كان رأسه أصلًا). (٢) والثالث: الأصيل: ما كان من النهار بعد العصر إلى المغرب، ويقال له العشيُّ، وجمعه أُصلٌ وأصلانٌ وأصالٌ، ويقال: أصيلٌ وأصيلَةٌ وجمعها أصائل. (٣)

ب-الأصل اصطلاحاً:

تمتدّ فكرة الأصل، وهي عماد القياس وما يستتبعه من تحليل، إلى مختلف مجالات البحث اللغوي من نحو وصرف واشتقاق؛ كما يطال المسائل الفقهية التي كانت تنصرف إليه لاستقرار مسأله المتشعبة. (٤)

وعلى الرغم من ترداد كلمة الأصل في كلام القدماء، فإن معناها لا يخلو من شيء من الإبهام؛ لأن كلاً منهم تطرّق إليه بحسب تصوّره ومفهومه للظاهرة التي هو بصدد دراستها التعرّض إلى مفهوم الأصل بحدّ يحدّه. (٥) فوجد ابن جنّي في (باب مراجعة الأصل الأقرب دون الأبعد) يطلق لفظة (الأصل) على الحال الأولى التي يكون عليها الشيء، من ذلك تعليقه لضمّ الدال في قولهم (ما رأيته مُدّ اليوم) والأصل (مُدّ) بالتسكين: "إنهم لما حرّكوها لالتقاء الساكنين لم يكسروها، لكنهم ضمّوها؛ لأنّ أصلها الضمّ في " مُنذُّ". (٦)

أمّا ابن فارس فيرى الأصل في القول على موضوع اللغة وأوليّتها ومنشئها، ثمّ على رسوم العرب في مخاطباتها ومالها من الافتتان تحقيقاً ومجازاً. فلو أنّ متوسّماً بالأدب لم يعلم ما إذا كانت العرب تتكلّم في النفي بما لا تتكلّم به في الإثبات لنقصه في شريعة الأدب عند أهل الأدب؛ لأنّ ذلك يُردّد دينه أو يجرّهُ لمأثم. كما أنّ متوسّماً بالنحو لو سئل عن أصل القسم وكَم حُرُوفه، وما هي الحروف الخمسة المشبّهة بالأفعال التي يكون الاسم بعدها منصوباً وخبره مرفوعاً؟ فلم يُجب لحكم عليه بأنّه لم يُشأم صناعة النحو قط. (٧) وتابعه في ذلك ابن الأنباري (ت ٥٧٧هـ) الذي أورد حُججَ البصريين والكوفيين في كون أحد البنائين: الفعل والمصدر أصلاً للمشتقات. (٨)

أمّا أبو البقاء الكفوي (ت ١٠٩٤هـ) فقد تعرّض لمفهوم الأصل اصطلاحاً، فراه يتمثّل في المعنى الأول الذي تووّل إليه كلّ صورة: فالأصل في الدين التوحيد، والأصل في الكلام الحقيقة لا المجاز، والأصل في الألفاظ اختلافها، والأصل في الكلام التصريح وهو الإظهار، أي إظهار معاني الكلام، والأصل في بحث الألفاظ هو النقل لا العقل. كما يتمثّل الأصل في الحكم الذي يستحقّه الشيء بذاته، فأصل الأسماء الإعراب، وأصل الإعراب أن يكون بالحركات؛ وأصل الفعل والحرف البناء. (٩)

و على الرغم من تشعب فكرة الأصل، إلّا أنّه يظلّ الأساس الذي ينبني عليه غيره ويُفتقرُ إليه ولا يُفتقرُ هو إلى غيره (١٠)، فيصير بذلك الحكم الذي يستحقّه بذاته؛ وهذا ما نلمحه في مختلف الأصول والقضايا التي يرد فيها ذكر الأصل والفرع. وبهذا الاعتبار، فهو يكاد أن يكون فكرة مجردة أو صورة ذهنية تتمثّل هي وما يتفرّع عنها في تطبيقاتها المشخّصة. (١١)

ومما سبق ذكره نخلص إلى القول: إنّ الأصل هو ما ينبني عليه غيره، وفي الاستعمال هو أولى حالات الحروف أو الكلمة قبل أن يطرأ عليها تغيير كأن يقال: إنّ أصل الألف في "قال" واو (قول) وأصلها في "باع" ياء (بيع) ثمّ تحرّكت المادّتان وانفتح ما قبلهما فقلبت ألفاً، وإنّ أصل باع "بيع"، فتحرّكت الباء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً. (١٢)

ومبدأ الأصل يعتمد على مفهوم رياضيّ خصوصاً في الاشتقاقات التي بينها صلات القرابة؛ لأنّ المسائل الفقهية إنّما تتفرّع عمّا يبتنى عليها وما قيس عليه من الأصول؛ كما يعتمد على نظرة تاريخية من حيث ظهور الصيغ في وقت أسبق من الصيغ التي تلتها. فمن حيث الدلالة على الكمية، أي الدلالة على الأشياء، نجد التعبير بصيغة الأفراد والتنثنية والجمع بحيث جعل العلماء المفرد هو الأصل وما سواه فرغ له. (١٣) أمّا من حيث الدلالة على الجنس والعدد، فقد جعلوا المذكر هو الأصل والمؤنث فرغ عليه. (١٤) وعند تعظيمهم الشيء وتحفيره نجد المكبر والمصغر، فالمكبر هو الأصل والمصغر هو الفرع. (١٥) كما نظروا إلى الفعل ودلالته الزمنية، فجعلوا الماضي والمستقبل والحال وأي زمن آخر هو فرغ عنها. (١٦)

ومما تقدّم من أمثلة يتبيّن لنا أنّ أحكام علماء اللغة بأنّ الأصل في بعض الأشياء كذا ولعلّه كذا، ليست من باب تسليط الاعتبار العقلية على أوضاع اللغة، وإنّما هي أحكام وقوانين مستنبطة من استقراء الكلام وعقد المقارنات. ومما يصدّق قولهم هذا أنّ هذه الأشياء التي سمّوها أصولاً تقدّم لنا تفسيراً بيّناً للظواهر التي نلمحها في الواقع وهو تفسير تتقبّله البداة. (١٧)

ج- الفرع لغة :

الفاء والراء والعين أصل صحيح يدلّ على علوّ وارتفاع وسُمُوّ وسُبُوغ. فالفرع، وهو أعلى الشيء، ويجمع على فروع، لا يكسر على غير ذلك. وفرعت الشيء فرعاً: علوته. ويقال: أفرع بنو فلان، إذا انتجعوا في أول الناس. والفرع المال الطائل المعدّ، والأفرع: الرّجل التام الشّعر وقد فرع. (١٨)

د - الفرع اصطلاحاً :

الفرع هو ما كان جزءاً من الأصل، أي أنّه متفرّع عنه، فالضمير " هو" مثلاً أصل في الدلالة على الغالب وله فروع تتفرّع عنه، وهي كلّ ضمائر الغائبين من مثل: هيّ وهما وهُنّ. (٤٨) وعلى ذلك فالفرع هو ما يبنى على غيره. (١٩)

هـ - علاقة الأصل بالفرع:

لم يُعنَ اللغويون القدماء بمعنى الكلمة وما تدلّ عليه فحسب، بل اعتنوا كذلك ببحثي الاشتقاق والأبنية المتعلقين بشكل الكلمة ومادتها. على أنّ من الصعوبة بمكان الفصل التام بين المبنى والمعنى وإفراد كلّ منهما بالبحث دون ملاحظة الوجه الآخر. (٢٠) وعلى هذا الأساس، فإنّ بحث الاشتقاق وردّ الألفاظ إلى أصولها لا بدّ أن يتغيّر فيه المعنى، فهو الذي يعين على معرفة الأصل ويدلّ عليه. (٢١) وقد رأى ابن فارس أنّ للغة العرب مقاييس صحيحة وأصولاً وفروعاً تحمّل عليها (٢٢)، ثمّ قال: إنّ لعلم العرب أصلاً وفرعاً. أمّا الفرع، فمعرفة الأشياء

والصفات كقولنا: فرسٌ ورجلٌ. وأما الأصل، فهو القول على موضوع اللغة وأوليتها ومنشئها، ثم على رسوم العرب في مخاطبتها وما لها من الافتتان تحقيقاً ومجازاً. (٢٣)

والناس عنده في "ذلك رجلاً: رجلٌ شغل بالفرع فلا يعرف غيره، وآخر جمع الأمرين معاً، وهذه المرتبة العليا، ذلك أن طالب العلم العلوي يكتفي من سماء "الطويل" بالطويل، ولا يضيره أن لا يعرف "الأشق" (الطويل) و"الأمق" (الطويل طوياً فاحشاً)، وإن كان في علم ذلك زيادة فضل. وإنما لم يضره ذلك خفاء ذلك عليه؛ لأنه لا يكاد يجد منه في كتاب الله جل ثناؤه شيئاً فيجوج إلى علمه؛ ويقال مثله أيضاً في أفاظ رسول الله ﷺ، إذ كانت أفاظه ﷺ هي السهلة العذبة." (٢٤)

وإذا كان ابن فارس قد ركز على وجوب المعرفة لما يصب في حقل الأصول، فإنه في المقابل رأى في عدم إظهار المراد من سؤال ما يتعلّق بالفروع أمراً مسوغاً ولا يعدّ نقصاً شائناً؛ لأنّ الكلام العربي أكثر من أن يحصى، وإن كان العلم به زيادة فضل؛ إذ لو سئل متوسّم بالأدب عن "الجزم والتسويد"، كإحدى الطرق في علاج النوق، فتعفّف في أمر الإجابة لم ينقصه ذلك عند أهل الأدب شيئاً؛ لأنّ الأمر متعلّق بالفروع دون الأصول. (٢٥)

أما ما نصّ عليه ابن جنّي في الخصائص في (باب في أنّ ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب) قائلاً: "ألا ترى أنّك لم تسمع أنت ولا غيرك اسم كلّ فاعل ولا مفعول، وإنما سمعت البعض فقست عليه غيره. فإذا سمعت (قام زيد) أجزت (ظرف بشر)، و(كرم خالد)، فيفهم منه أنّ الفرع هو المقيس وأنّ الأصل هو المقاس عليه (٢٦)، وهو ما جعله النحاة واللغويون ركناً من أركان القياس. (٢٧)

وقد ذهب بعض الدارسين المحدثين إلى أنّ المعاجم العربية، فيما يبدو، لم تقتصر على هذا النوع من الدراسة لمعاني الألفاظ ولم تحاول ربط أواصر القربى بين المفردات التي تشترك في أصل واحد، ولا تحليل تعدّد معاني الكلمة الواحدة أو الرّبط بينها، إلّا إذا استثنينا "معجم مقاييس اللغة" لابن فارس، الذي هو مثلاً رائعاً للمعاجم التي تعنى بمعاني الألفاظ، ومحاولة الرّبط بينها وإعادتها إلى أصول تفرّعت عنها. (٢٨) فقد لاحظ ابن فارس أنّ الناس ألفوا في جوامع اللغة ما ألفوا، ولم يُعربوا في شيء من ذلك عن مقياس من المقاييس ولا أصل من الأصول الذي أوما إليه وهو باب من العلم جليل وله خطرٌ عظيم. وقد صدر كلّ فصل من "معجم المقاييس" بأصله الذي يتفرّع منه مسأله. (٢٩) وهو يعني بالمقاييس ما يسميه بعض اللغويين (الاشتقاق الكبير) الذي يرجع مفردات كلّ مادة إلى قدر معنوي مشترك بينها، وإن كان لا يعتمد أطراد القياس في جميع مواد اللغة. (٣٠) وعن ذلك يقول ابن فارس: "أجمع أهل اللغة، إلّا من شدّ منهم، على أنّ للعرب قياساً، وأنّ العرب تشقّ بعض الكلام من بعض. وأنّ اسم الجنّ من

الاجتنان. وأنّ الجيم والنون تدلانّ أبداً على السّتر. تقول العرب للدّرْع: جُنَّةٌ... وهذا جنينٌ، أي هو في بطن أمّه أو مقبورٌ". (٣١)

والحقّ أنّ فكرة الأصول في معجم مقاييس اللغة هي حصيلة العدول عن نظام التقاليد الذي كان قائماً عند رائدي المدرستين المعجميّتين: الأولى والثانية، فعَدَّت بذلك أولى الخصائص التي انفرد بها معجم ابن فارس عن سائر المعاجم الأخرى وتبنّاها فكرة دعا إليها وعمد إلى بلورتها في معالجة مواد كتابه بعد أن كان للخليل وابن دريد فضل الإشارة والتمهيد لها في بعض مواد كتابيهما "العين"، و"الجمهرة" بحكمهما مصدرين عاد إليهما ابن فارس في جمع أغلب مواده اللغوية. (٣٢)

على أنّ المتصفّح لمعجم مقاييس اللغة يجد مواده إمّا على أصل واحد وإمّا على أصلين أو ثلاثة أصول، وقد يتعدّها في ذلك إلى أربعة أو خمسة أصول (٣٣) لينبّه فيها على ما ليس بأصل، كأن يكون الحرف محوّلًا من حرف آخر. ومثال ذلك قوله في (أذ): "وأما الهمزة والذال فليس بأصل، وذلك أنّ الهمزة فيه محوّلّة من هاء". (٣٤) كما يلاحظ أنّه قدّم هذه الأصول، ثمّ بنى عليها فروعاً، ومن ذلك قوله: "الهمزة والخاء والراء أصل واحدٌ إليه ترجع فروعُه، وهو خلاف التقدّم". (٣٥) وحملُ الفروع على الأصول يكون لعلاقة تربط بينها لفظاً ومعنى، وإن غابت العلاقة عدّها شاذّة نحو قوله في مادة (هدج) الدّالة على ضربٍ من المشي والحركة: "ومما شذّ عن هذا الأصل التهذُّج: تقطُعُ الصّوت". (٣٦)

وإذا كان ابن فارس قد عمد إلى التدليل على مبدأ الأصالة في بعض الكلمات والفرعية في بعضها الآخر أو حملها على تلك الأصول، معلناً عن ميلاد نظرية أراد لها أن تكون ذات معالم واضحة خاضعة للدراسات والمناقشات الجادة حولها، فإنّ مثل هذه الاستثناءات، كما أشرنا قبل، لا تعدو أن تكون ضرباً من الاستقراء غير التّام لموادّ كتابي "العين" و"الجمهرة" كما سقطت إلى ابن فارس في "مقاييس اللغة" ممثلاً لمعاجم الألفاظ، وتغيباً كذلك لحقّ معاجم المعاني في التدليل على الأصول والفروع على نحو ما نجده في كتاب المخصص الذي يعدّ أكثر أمثلتها أهمية على نحو ما سننثبته من استنطاقنا لمواده .

فمن عبارات التركيز على عبارات العلاقة بين الأصول والفروع ما ورد في باب (الإفزع والخوف) من المخصص: "صاحب العين: الحذر: الخيفة، وقد حذرتُه حذراً، ورجلٌ حذرٌ وحذُرٌ وحاذورٌ وحاذورة: شديدُ الحذر، وحاذِرٌ: مُتأهّبٌ مُعدٌّ، وفي التنزيل: ﴿وإنّا لجميعٌ حاذرون﴾ (٣٧) أي مُعدّون، ومن قرأ ﴿حذرون﴾ أراد فرعون". (٣٨)

وجاء في باب (الأرض الغليظة من غير ارتفاع والصُّلْبَة) من أنّ " أبو عبيد:
 الحَذْرِيَّةُ: الأرضُ الخَشْنَةُ. ابن دريد: وهي الحَذْرِيَاءُ". (٣٩) وهو ما أورده ابن فارس ضمن مادة
 (حذر)، فقال: " الحاء والذال والراء أصل واحد، وهو من التَحَرُّزِ والتَيَقُّظِ. يقال: حَذَرَ يَحْذِرُ حَذْرًا،
 ورجُلٌ حَذِرٌ ومَحْذُورٌ وحَذْرِيَانٌ: مَتَيَقِّظٌ متَحَرِّزٌ. وقُرِئَتْ: ﴿وإِنَّا لَجَمِيعٌ حَازِرُونَ﴾ قالوا:
 مُتَأَهِّبُونَ. و﴿حَذِرُونَ﴾: خائفون. والمَحْذُورَةُ الفَرَعُ. فأما الحَذْرِيَّةُ: فالمكان الغليظ. ويمكن أن يكون
 قد سَمِيَ بذلك لأنه يُحْذِرُ المشي عليه". (٤٠)

فالملاحظ على هذه المادة أنّ ابن سيده كابن فارس يعدّ صيغة (حذر) أصلاً حُمِلَ عليه
 فرغٌ واحدٌ من جهة اللفظ وذلك حين قال: "الحَذْرِيَّةُ" ومثلها (الحَذْرِيَاءُ)، بزيادة لم تكن من المادة
 المكوّنة للأصل. أمّا من جهة المعنى، فكون المشي ومجرّد الوقوف على الأرض الخشنة كما دلّت
 عليها عبارة أبي عبيد يستوجب بشكل تلقائي الحيطَة والحَذْر من وقوع ما لا تحبّذه النفس، وهو
 أمر مفزِعٌ إذا ما قيس بالأرض التي لا نتوء بها. وذلك ضربٌ من المغامرة التي تتطلّب كثيراً من
 الاستعداد والإعداد، وهو ما أوضحه الخليل تفسيراً لقوله تعالى: ﴿وإِنَّا لَجَمِيعٌ حَازِرُونَ﴾، أي
 مستعدّون. (٤١) وهو ما ذهب إليه الفراء في تفسيره لها من وجهين بقوله: "و﴿إِنَّا لَجَمِيعٌ
 حَازِرُونَ﴾ يقولون: مُؤَدُونَ في السِّلاح. يقول: ذُوُوا أداة من السِّلاح و ﴿حَازِرُونَ﴾ وكانَ
 الحاذِر: الذي يُحْذِرُك الآن. وكانَ الحَذِر: المخلوق حَذِرًا لا تلقاه إلا حَذِرًا". (٤٢) و" الحَذْرِيَّةُ لفظ
 مؤنثٌ على وزن " الفِعلِيَّة " فرغٌ محمولٌ على الأصل " حَذِر "، وهو من مسموع كلام العرب أتى
 به ابن فارس و ابن سيده قياساً على ما وجداه موفوراً عند كلٍّ من الخليل و أبي عبيد من أنّ
 بعض قبائل العرب، كقبيلة بني أسد بن خزيمَة، كانوا يطلقون اسم "حُذَار" على قاضيهم أبي
 ربيعة (٤٣) ولم يكن ذلك منهم جزافاً؛ لأنّ القاضي يُحْتَكَمُ إليه ولا بدّ أن يتّصف في أحكامه
 باليقظة والاحتراز من أن يخرج عن حدود العدل في حقّ من يقضي له أو يقاضيه.

وجاء في باب (الغَضَب) من المخصّص: " أبو عبيد: غَضِبْتُ له إذا كان حيّاً، فإن كان
 ميتاً قيل: غَضِبْتُ به... وقال: رجلٌ غُضِبَتْ: يَغْضَبُ سريعاً. ابن دريد: وغَضِبَةٌ وقال: فصلَ قومٌ
 من أهل اللغة بين الغَيْظِ والغَضَبِ فقالوا: الغيظُ أشدُّ من الغَضَبِ، وقال قومٌ: سورَةُ الغَضَبِ
 أوَّلُهُ. صاحب العين: رجلٌ غَضِبٌ وغُضِبٌ وغُضُوبٌ. سيبويه: هو غَضْبَانٌ والجمع غَضَابٌ،
 وقد أغضبَه ذلك. وقال ابن جني: الغَضَبُ مشتقٌّ من غَضَبَةِ الرَّأسِ وهي جِلْدَتُهُ، أي صار حَمِيٌّ
 قلبه إلى جِلْدَةِ رأسه كما قيل: أنْفَ أي حَمِيٌّ أنْفُهُ غَضِبًا. صاحب العين: رجلٌ غُضُوبٌ وامرأةٌ
 غُضُوبٌ: عبُوسٌ منه". (٤٤)

وجاء في بابي (الجبال وما فيها) و(نعوتها، أي الصّخر، من قبَل رخاوتها وتنخرها
 وعرضها): "صاحب العين: الغَضْبَةُ: الصّخْرَةُ الصُّلْبَةُ المُرْكَبَةُ في الجبَلِ المخالفة له. قطرب:

الغَضْبُ والغَضْبَةُ: الصَّخْرَةُ الرَّقِيقَةُ. ابن دريد: هي صخرة مستديرة ... وقد تقدّم أنّ الغَضْبَةَ طائفة من الجبل". (٧٥) كما أورد ابن سيده في (باب الحيّات ونعوتها وأسمائها) فأورد قول صاحب العين من أنّ "الغَضُوبُ: الحيّة الخبيثة". (٤٥)

ومما جاء منه أصلٌ واحدٌ وحمل عليه فرغٌ كذلك قولاً بن فارس: "الغين والضاد والباء أصل صحيح يدلّ على شدّة وقوّة. يقال: إنّ الغَضْبَةَ: الصَّخْرَةُ الصَّلْبَةُ. قالوا: ومنه اشتقّ الغَضْبُ؛ لأنّه اشتداد السُّخْطِ. يقال: غَضِبَ يَغْضِبُ غَضَبًا، وهو غَضْبَانٌ وَغَضُوبٌ. ويقال: غَضِبْتُ لفلانٍ، إذا كان حيًّا؛ وَغَضِبْتُ بِهِ، إذا كان ميِّتًا... ويقال: إنّ الغَضُوبُ: الحيّة العظيمة". (٤٦)

ويبدو من استنتاجنا لمادة (غَضِبَ) أنّ معناها في أصل الوضع يتّصل بالصَّخْرَةُ الصَّلْبَةُ لما فيها من شدّة وقوّة وبأسٍ وهو معنى حسّي، ثمّ حُمِلَ عليه الغَضْبُ أصلًا مجردًا، لأنّه يبدأ سورَةً ويشتدُّ غَيْظًا وسُخْطًا. كما حُمِلَ عليه فرغٌ يُطلق على الأفعى في خبثها أو عِظَمِها. على أنّ تتبّعنا لهذا الفرع المقيس من حيث المبنى والمعنى أوقفنا على أنّه مكوّن من الجذور الثلاثة المكوّنة لأصل المادة مضافٌ إليها حرفٌ مُنَوِّعٌ للمعنى هو الواو. أمّا من حيث المعنى، فالعلاقة وطيدة بينه وبين الشدّة والقوّة اللّتين تدلّان عليها المادة الأصليّة؛ وذلك لالتصاف الحيّة أو الأفعى بالخبث (دون العِظَم) الذي تستتبعه شدّة اللدغ الواقع على المُصَابِ وخطورة ذلك عليه، وقد وجد فيه ابن سيده سببًا ضعيفًا في إحداث الأذى، وهو ما استبعده ابن فارس نفسه حين صدّره بقوله: " ويقال: إنّ الغَضُوبُ: الحيّة العظيمة".

ثانياً/الأصل بين المعيارية والوصفية:

استنتق تمام حسان "أصول الفكر اللغوي العربي"، فأسهب القول في مضامينه من منطلق النحو وفقه اللغة والبلاغة، فكانت فكرة "الاستصحاب"(*) ممثلةً لأصل الوضع، وأصل القاعدة، والعدول عن الأصل، والردّ إلى الأصل من أهمّ دلائله، فانتهى، بعد سوق شواهد وتحليل أخرى، إلى القول: "إنّما الأصول من تجريدات النحاة، وهل يُمكن للعربيّ الفصيح حين ينطق بلفظ (قال) أن يفكر في الأصل (قول) أو أن يقوده نطق (كساء) إلى التفكير في (كساو)، أو أن يكون له حدسٌ أو وعيٌّ بالأصل (بناي) بدلاً من كلمة (بناء)؟ وأنّ هذه الأصول من اختراع النحاة بنوها على علاقة التقاطع بين أصل الاشتقاق وأصل الصيغة، فهي إطارٌ من أطر اللغة لا عملٌ من نشاط الكلام". (٤٧)

غير أنّ ما ذهب إليه لا يستقيم، في رأينا، من جهة:

أ- أنه يجوزُ في لغة العرب، أن يستعملَ الفرعُ وإن لم يُستعملِ الأصلُ، ولا يخرجُ الأصلُ عن كونه أصلاً و لا الفرعُ عن كونه فرعاً، ألا ترى أن العرب استعملت المضارع (يَدْعُ) دون الماضي (وَدَع) في معنى (تَرَكَ) واسم الفاعل من (يَذَرُ) واقتصارهم على (تَارِك) على (تَارِك)، "وليس ذلك لأنَّ (تَرَكَ) أَفْصَحُ من: وَدَعَ و وَدَرَ، ولأنَّ الفصيح ما أَفْصَحَ عن المعنى، واستقامَ لفظُهُ على القياس لا ما كثرَ استعمالُهُ". (٤٨)

ب- أنهم استعملوا لفظ الجمع الذي هو فرعٌ، وإن لم يستعملوا لفظ الواحد الذي هو الأصلُ، ولم يخرج بذلك الواحد أن يكون أصلاً للجمع، وذلك بأن قالوا: (طَيْرٌ عِبَابِيذٌ)، أي متفرقة، وكذلك أيضاً قالوا: "طيراً أَبَالِيلٌ"، قال تعالى: ﴿وَأرسلَ عليهم طَيْراً أَبَابِيلَ﴾ (٤٩) أي جماعاتٍ في تفرقة، وهو جمعٌ لا واحد له في قول الأكثرين، وزعم بعضهم أن واحدها إِبِلٌ، وكلاهما مخالفٌ لقول الأكثرين، والظاهرُ أنهم جعلوا واحده إِبولا قياساً وحملاً، لا استعمالاً ونقلاً، والخلافُ إنما وقع في استعمالهم لا في قياس كلامهم". (٥٠)

ولعلَّ مثل هذه الشواهد وغيرها ما حمل ابن جنِّي إلى حدِّ الإقرار بالتزام صحَّة قياس الفروع على فساد الأصول، أي صحَّة جواز القياس على أصول فاسدة وهو ما عالجه ابن جنبي ضمن (باب في المستحيل، وصحة قياس الفروع على فساد الأصول) وأجازه، فذهب إلى إمكان ذلك. فمن أمثلة معالجته الموضوع القياس بمنظوره الخاص قوله: "كأن يقول لك قائل: لو كانت الناقاة من لفظ (القُنُو) (*) ما كان يكون مثلها من الفعل. فجوابه أن تقول: عِلْفَةٌ ذلك أن النون عينٌ والألف منقلبة عن واو، والواو لام القُنُو، والقاف فاؤه. ولو كان القُنُو مشتقاً من لفظ الناقاة لكان مثاله لَفَع. فهذان أصلان فاسدان، والقياس عليهما أو بالفرعين إليهما". (٥١) ولا يكون ذلك، في رأينا، إلا إذا كانت "الفروع أبداً تتحطُّ عن درجة الأصول". (٥٢)

الخاتمة:

وبعد، فإن بحث الاشتقاق وردَّ الألفاظ إلى أصولها لا بد أن يتغير فيه المعنى، فهو الدليل الذي يعين على معرفة الأصل، كما أن حاجة الفرع للأصل هي نفسها حاجة الدال للمدلول، إذ أن كل محاولة لبناء الفروع تقوم بالضرورة على الأصول، مثلها في ذلك مثل اللغة التي تعدُّ ديوان عقل الأمة وخزان تراثها، إذ يصعب علينا فهمها دون الرجوع إلى أصولها الأكثر تمكناً، والتي لم يكن الأسلاف في أمرها مقصرين.

الهوامش:

(* ذهب ابن سيده في (باب الحيات نعوتها وأسمائها) إلى أن الأصل: "حيةٌ مثل الرِّحَا مستديرةٌ حمراءٌ لا تمسُّ شجرةً ولا عوداً إلا سمته ليست بشديدة الحمرة وتخطُّ بنبها في الأرض وتطحنُ طحنَ الرِّحَا وتحوّزُ، والنحوّز: أن تطحن وتنفذم، ويقال: هي من دواهي الحيات وهي قصيرةٌ عريضةٌ مثل الفَرخِ تنبُّ على الفارس والجمعُ أصلٌ". المخصص، ١٠٨/٨-١٠٩.

(2) ينظر: صحيح البخاري، ٤/ ٢٣٢.

(3) معجم مقاييس اللغة، ١/ ١٠٩، مادة (أصل) ولسان العرب، ١٦/١-١٧، مادة (أصل) وينظر: الكليات، ١/ ١٨٨-١٨٩ مادة (الأصل).

(4) القياس في النحو، ص ٣٢.

(5) القياس في النحو مع تحقيق، ص ٣٢.

(6) الخصائص، ٢/ ٣٤٢.

(7) الصاحبى في فقه اللغة، ص ٣٤-٣٥.

(8) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، ١/ ٢٣٦-٢٤٠.

(9) الكليات، ١/ ١٨٨-٢٠١، مادة (الأصل).

(10) المصدر السابق، ١/ ١٨٨ مادة (الأصل) وفي قضايا فقه اللغة العربية، ص ٧٩.

(11) القياس في النحو، ص ٣٢.

(12) معجم المصطلحات النحوية والصرفية، ص ١١، مادة (أصل).

(13) في قضايا فقه اللغة العربية، ص ٨١.

(14) القياس في النحو، ص ٣٤.

(15) في قضايا فقه اللغة العربية، ص ٨٠.

(16) ينظر: زمن الفعل في اللغة العربية قرائنه وجهاته، ص ٣.

(17) القياس في النحو، ص ٤٦.

(18) معجم مقاييس اللغة، ٤/ ٤٩١، مادة (فرع) ولسان العرب، ٨/ ٢٤٦، مادة (فرع).

(48) معجم المصطلحات النحوية والصرفية، ص ١٧٠، مادة (فرع).

(19) لسان العرب، ٨/ ٢٤٦، مادة (فرع).

(20) في قضايا فقه اللغة العربية، ص ٧٩.

(21) فقه اللغة وخصائص العربية، ص ١٥٣.

(22) معجم مقاييس اللغة، ١/ ١.

(23) الصاحبى في فقه اللغة، ص ٣٣-٣٤.

(24) المصدر السابق، ص ٣٤.

(25) الصاحبى في فقه اللغة، ص ٣٤-٣٥.

(26) الخصائص، ١/ ٣٥٧.

(27) ينظر: شرح جمل الزجاجي لجلال الدين ابن هشام الأنصاري، دراسة وتحقيق علي محسن مال الله، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م، ص ٣٥٥ والاقتراح في علم أصول النحو، ص ٩٦ والصاحبى في فقه اللغة، ص ٦٦-٦٧).

(28) فقه اللغة وخصائص العربية، ص ١٥٥.

(29) معجم مقاييس اللغة، ١/ ١.

(30) ينظر: مقدمة تحقيق معجم مقاييس اللغة، ١/ ٣٩.

- (31) الصاحبى فى فقه اللغة، ص ٦٦-٦٧.
- (32) ينظر على سبيل المثال: معجم مقاييس اللغة، ٣٧/٢، مادة (حذر) ويوازن بما جاء منها فى العين، ١٩٩/٣-٢٠٠، مادة (حذر) وينظر على سبيل المثال: معجم مقاييس اللغة، ٢٦/٦، مادة (هيف) ويوازن بما جاء منها جمهرة اللغة، ١٦٢/٣، مادة (هيف).
- (33) ينظر على سبيل المثال: معجم مقاييس اللغة، ١٠/١، ١٢، ١٨، ١٤١، ١٨٧، المواد (أز، أخ، آل، أئى، بل).
- (34) لمعجم مقاييس اللغة، ١٢/١.
- (35) معجم مقاييس اللغة، ٧٠/١، مادة (أخر).
- (36) المصدر السابق، ٤٤/٦، مادة، (هدج).
- (37) الآية ٥٦ من سورة الشعراء. وتجدر الإشارة إلى أن «حذرون» بالقصر و«حاذرون» بالمد لغتان، علماً أن كتابتهما فى رسم المصحف بطرح الألف، وهى بالألف قراءة الكوفيين وابن مسعود وأبى عمرو بن العلاء وابن ذكوان وهشام من طريق الداجونى، وبطرحها عند الباقيين. يقال: حذر يحذر فهو حذر، وحاذر، إلا أن "حاذراً" فيه معنى الاستقبال. وقد قيل: إن معنى "حذرون" خائفون. ومعنى "حاذرون" مستعدون بالسلاح وغيره من آلة الحرب. ينظر: كتاب الكشف عن وجوه القراءات السبع، ١٥١/٢ وإملاء ما من به الرحمن، ١٦٧/٢ و إيضاح الرموز ومفتاح الكنوز، ص ٣٣٥ ومعاني القرآن للفراء، ٢٨٠/٢.
- (38) المخصص، ١٢/١٢٥.
- (39) المصدر السابق، ٨٥/١٠.
- (40) معجم مقاييس اللغة، ٣٧/٢.
- (41) العين، ١٩٩/٣، مادة (حذر).
- (42) معاني القرآن للفراء، ٢٨٠/٢ وينظر: إملاء ما من به الرحمن، ١٦٧/٢ وتتوير المقباس من تفسير ابن عباس، ص ٣٠٩ و تفسير مفردات ألفاظ القرآن، ص ٢٢٤.
- (43) العين، ٢٠٠/٣، مادة (حذر).
- (44) المخصص، ١٣/١٢٠.
- (45) المخصص، ١٠/٩٦، ٧٤.
- (46) المصدر السابق، ٨/١١١.
- (47) معجم مقاييس اللغة، ٤/٤٢٨، مادة (غضب).
- (*) وهى تعنى فى عرف النحاة: إبقاء حال اللفظ على ما يستحقه فى الأصل، عند عدم دليل النقل عن الأصل. وقد استدلوا به على إعراب الاسم المتمكن، وبناء فعل الأمر ينظر: الاقتراح فى علم أصول النحو، ص ١٧٢-١٧٥ والدراسات اللغوية عند العرب، ص ٣٧٥-٣٧٦.
- (47) الأصول، ص ١٥٩.
- (48) المزهر، ١/٢٠٨.
- (80) (49) - الآية ٣ من سورة الفيل.
- (50) الإنصاف فى مسائل الخلاف، ١/٢٤١.
- (*) القنوة: العنق بما عليه الرطب، لأن ملازم لشجرته. و(القنا): احديداب فى الأنف. والفعل قنيتى قنيتى. ويمكن أن تكون القنأة من هذا، لأنها تنصب وترفع. ينظر معجم مقاييس اللغة، ٥/٣٠، مادة (قنا) والقاموس المحيط، ٤/٣٨٣، مادة (القنوة).
- (51) الخصائص، ٣/٣٣٩، ٣٢٨.
- (52) الإنصاف فى مسائل الخلاف، ١/٦٠.

المصادر والمراجع

أ- المصادر والمراجع العربية:

* القرآن الكريم.

-الأصول دراسة ابستمولوجية لأصول الفكر اللغوي العربي النحو فقه اللغة، البلاغة، لتمام حسان، ط١، دار الثقافة،الدار البيضاء،١٤٠١هـ- ١٩٨١م.

- الاقتراح في أصول النحو لجلال الدين السيوطي،تصحیح عبد الرحمن بن يحيي، دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن، الهند،١٣٥٩م.

- إملاء ما منّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن لأبي البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان،١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.

-الإنتصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ومعه كتاب الانتصاف، من تأليف المحقق دار الجيل سنة ١٩٨٢م.

-إيضاح الرموز ومفتاح الكنوز الجامع للقراءات الأربعة عشر لمحمد بن خليل بن أبي شمس الدين بن عبد الله الشهير بالقباقي، دراسة وتحقيق فرحات عياش، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، ١٩٩٥م.

- تفسير مفردات ألفاظ القرآن الكريم مجمع البيان الحديث لسميح عاطف الزين، دارالكتاب اللبناني، ط٢، مكتبة المدرسة بيروت، لبنان، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.

- جمهرة اللغة لأبي بكر محمد بن الحسن بن دريد، ط١، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن، دار صادر،١٣٤٥هـ.

- الخصائص لأبي الفتح عثمان بن جني،تحقيق محمد علي النجّار، ط٢، دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٥٠م.

- الدراسات اللغوية عند العرب إلى نهاية القرن الثالث لمحمد حسين آل ياسين، ط١،مكتبة الحياة، بيروت، ١٩٨٠م.

-زمن الفعل في اللغة العربية قرائنه وجهاته - دراسة في النحو العربي- لعبد الجبار توأمة، ديوان المطبوعات الجامعية، ١٩٩٤م.

- شرح جمل الزجاجي لجلال الدين ابن هشام الأنصاري، دراسة وتحقيق علي محسن مال الله، ط ١، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.
- الصاحبى فى فقه اللغة و سنن العرب فى كلامها لأبى الحسين أحمد ابن فارس، تحقيق عمر فاروق الطباع، ط ١، مكتبة المعارف، بيروت، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م.
- صحيح البخارى لأبى عبد الله محمد بن إسماعيل البخارى بحاشية أبى الحسن نور الدين محمد عبد الهادى السندى، دار المعرفة للطباعة و النشر، بيروت.
- العين لأبى عبد الرحمن الخليل بن أحمد، إبراهيم السامرائى ومهدى المخزومى، دار الرشيد للنشر، وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقية، ١٩٨٠م.
- فقه اللغة وخصائص العربية دراسة تحليلية للكلمة العربية وعرض بمنهج العربية الأصيل فى التجديد والتوليد لمحمد المبارك، ط ٥، دار الفكر، بيروت.
- فى قضايا فقه اللغة العربية لصالح بلعيد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
- القاموس المحيط، لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادى، مؤسسة فن الطباعة، مصر.
- القياس فى النحو مع تحقيق باب الشاذ من المسائل العسكرية لأبى علي الفارسي لمنى إلياس، ط ١، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- الكليات لأبى البقاء الكوفى، مقابلة و إعداد عدنان درويش و محمد المصرى، منشورات وزارة الثقافة و الإرشاد القومى، دمشق، ١٩٨٢ م.
- لسان العرب لأبى الفضل جمال الدين ابن منظور، دار صادر، بيروت.
- مجمع الأمثال لأبى الفضل النيسابورى الميدانى، تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد، منشورات دار النصر، دمشق، بيروت.
- المخصص لأبى الحسن علي بن سيده، المطبعة الأميرية، بولاق، القاهرة، ١٣١٧هـ - ١٣٢١هـ.
- المدخل إلى فقه اللغة العربية لأحمد محمد قدور، منشورات مديرية الكتب و المطبوعات بجامعة حلب، ١٤١٢ هـ - ١٩٩١ م.
- المزهرة فى علوم اللغة و أنواعها لجلال الدين السيوطى، شرح و تعليق محمد أحمد جاد المولى و آخرون، دار الجبل، دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع، بيروت.
- معانى القرآن لأبى زكريا يحيى بن زياد الفراء، تحقيق علي النجار و أحمد يوسف نجاتي، ط ٢، عالم

-معجم المصطلحات النحوية والصرفية لمحمد سمير نجيب اللّبيدي، ط٢، مؤسسة الرسالة ودار الفرقان، بيروت، لبنان، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م .

- معجم مفردات ألفاظ القرآن لأبي القاسم الحسين بن محمد الراغب الأصفهاني، تحقيق نديم مرعشلي، دار الكاتب العربي، بيروت.